صالح العكاوي
دكتور في الحقوق
باحث في القانون العام

الدولة الرقمية:

حكومة البيانات المفتوحة
فضاء لتشكل المرفق العمومي الرقمي

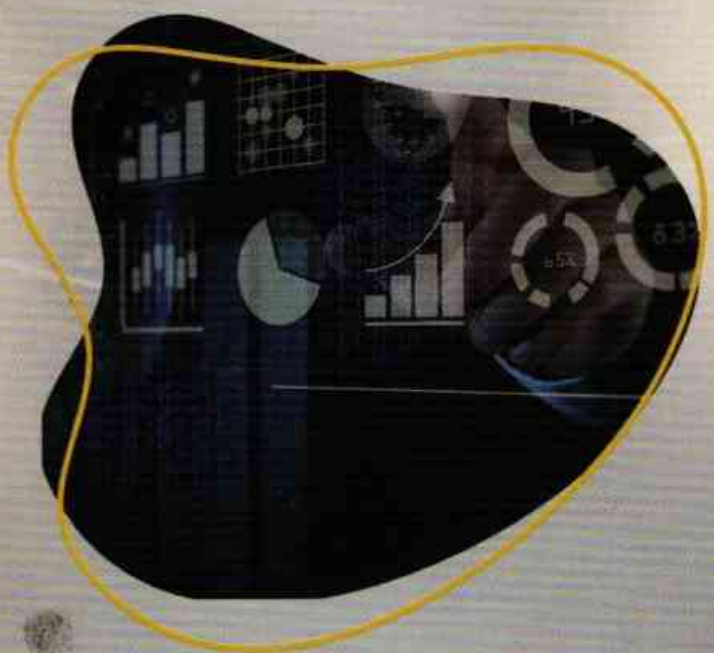

الطبعة الأولى
2025

فهرس

بيان الرموز 3

مقدمة 5

فصل تمهيدي: محاولة التعريف بالمفاهيم والمصطلحات المفتاح للدراسة 11

أولا: التحول الرقمي 13

ثانيا: المحتوى الرقمي 15

ثالثا: مجتمع المعلومات 17

رابعا: الحكومة المفتوحة 20

خامسا: الدولة الرقمية -الدولة المنصة 23

سادسا: المرفق العام الرقمي 26

سابعا: الأمن السيبراني 27

ثامنا: الذكاء الاصطناعي 29

تاسعا: الهوية الرقمية 32

عاشرا: البيانات الضخمة 35

إحدى عشر: الحوسبة السحابية 38

الفصل الأول: الإطار العام المؤسس لتَشَكُّل المرفق العمومي الرقمي 43

المبحث الأول: مرجعيات تأسيس وتأهيل قدرات المرفق العمومي الرقمي 45

المطلب الأول: توجيهات الرسائل والخطب الملكية خارطة طريق التحول الرقمي للمرفق الإداري 46

المطلب الثاني: المبادئ الدستورية ضمانات لتأسيس المرفق العمومي الرقمي 49

المطلب الثالث: البرامج الحكومية آليات لتنزيل السياسة العامة للتحول الرقمي للإدارة 50

المبحث الثاني: مخططات واستراتيجيات ا لتحوّل الرقمي بالمغرب 51

المطلب الأول: آليات التخطيط المؤسسة للمغرب الرقمي 52

الفقرة الأولى: التخطيط الإلكتروني قبل استراتيجية المغرب الرقمي 53

الفقرة الثانية: استراتيجية المغرب الرقمي 2013 53

الفقرة الثالثة: محطات التنمية الرقمية في أفق 2030 55

المطلب الثاني: الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني 56

الفقرة الأولى: مضامين الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني 57
الفقرة الثانية: محددات الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني 65
أولا: إسناد مهام الأمن السيبراني لإدارة الدفاع الوطني 65
ثانيا: توسيع دائرة المتدخلين المساهمين في مجال الأمن السيبراني 68
المبحث الثالث: تأهيل قدرات المرفق العمومي للاستجابة للتحول الرقمي 73
المطلب الأول: المقتضيات القانونية المتعلقة بتأهيل المرفق العمومي: 73
الفقرة الأولى: تدابير الميثاق الوطني للاستثمار وتحسين مناخ الأعمال 74
الفقرة الثانية: الميثاق الوطني للاتمركز الإداري 76
الفقرة الثالثة: القانون المتعلق بتبسيط المساطر الإدارية 78
المطلب الثاني: الضمانات القضائية أساس لإرساء إدارة مواطنة 82
الفصل الثاني: تأثير التكنولوجيا الرقمية على النظرية العامة للمرفق العمومي 87
المبحث الأول: المرفق العمومي الرقمي: ماهيته ومراحل تشكّله 90
المطلب الأول: ماهية المرفق العام الرقمي 90
الفقرة الأولى: محاولة تعريف «المرفق العمومي الرقمي» 91
الفقرة الثانية: التمييز بين الحكومة الإلكترونية والإدارة الإلكترونية،
وبين المرفق العام التقليدي والمرفق العمومي الرقمي 96
أولا: التمييز بين الحكومة الإلكترونية والإدارة الإلكترونية 96
ثانيا: التمييز بين المرفق العمومي التقليدي/المادي والمرفق العمومي الرقمي 101
المطلب الثاني: محاولة رصد مراحل تشكّل المرفق العمومي الرقمي 107
الفقرة الأولى: بداية اعتماد الوسائل الإلكترونية في الوظيفة الإدارية 107
الفقرة الثانية: مسار التحول الرقمي للمرفق العمومي 108
أولا: مرحلة تكوين المعلومات 109
ثانيا: المرحلة التفاعلية 112
ثالثا: المرحلة التبادلية مرحلة «الأتمتة» 114
رابعا: مرحلة الاندماج 115
المبحث الثاني: تأثير التكنولوجيات الرقمية على مبادئ ووسائل وهيكلة المرفق العام 117
المطلب الأول: ملاءمة مبادئ المرفق العمومي مع متطلبات التحول الرقمي 117

الفقرة الأولى: مدى ملاءمة مبادئ المرفق العمومي المادي
مع المرفق العمومي الرقمي 118
أولا: مبدأ الاستمرارية 118
ثانيا: مبدأ المساواة 121
ثالثا: مبدأ قابلية التغيير والتكيف 122
رابعا: مبدأ حياد المرفق العمومي 124
الفقرة الثانية: تأسيس مبادئ خاصة بالمرفق العام الرقمي 125
أولا: مبدأ التشغيل البيني 126
ثانيا: مبدأ الجودة 128
ثالثا: مبدأ الشفافية 130
المطلب الثاني: الوسائل القانونية للمرفق العمومي الرقمي 133
الفقرة الأولى: ماهية القرارات الإدارية الإلكترونية 134
أولا: تعريف القرار الإداري الإلكتروني 135
ثانيا: أركان القرار الإداري الإلكتروني 140
الفقرة الثانية: ماهية العقود الإدارية الإلكترونية 143
أولا: محاولة تعريف العقد الإداري الإلكتروني 144
أ- العقد الإداري الإلكتروني: 144
ب- إجراءات مسطرة المناقصة الإلكترونية 149
ثانيا: خصائص العقد الإداري الإلكتروني 156
أ- خاصية اتباع الطرق الإلكترونية في إبرام العقد 147
ب- خاصية التعاقد الإلكتروني عن بعد 160
المطلب الثاني: إعادة هيكلة التنظيم الإداري وتأهيل قدرات الرأسمال البشري 162
الفقرة الأولى: المرفق العام الرقمي: إعادة هيكلة التنظيم الإداري للمرفق العام 163
أولا: مراجعة الهيكلة الإدارية القائمة 164
ثانيا: بروز فاعلين جدد في الهيكلة الإدارية 165
ثالثا: تنظيم إداري رقمي للمرفق العمومي 167
الفقرة الثانية: تطوير مهارات وقدرات الرأسمال البشري للمرفق العام 169

أولا: تأهيل العنصر البشري للإدارة الرقمية 169
ثانيا: تدريب العنصر البشري على آليات العمل الرقمية الجديدة 171
الفصل الثالث: تحديات وعوائق مأسسة المرفق العمومي الرقمي 175
المبحث الأول: الإكراهات القانونية والبشرية وتلك المتعلقة بالبنيات التحتية 178
المطلب الأول: الإكراهات القانونية والبشرية 178
الفقرة الأولى: عدم استكمال المنظومة القانونية 178
الفقرة الثانية: نقص في قدرات ومهارات الرأسمال البشري للمرفق العمومي 183
المطلب الثاني: الفجوة الرقمية عائق أمام تطور المرفق العام الرقمي: 186
المبحث الثاني: تحدي تحقيق الأمن المعلوماتي والسيادة الرقمية وحماية الخصوصية 190
المطلب الأول: تحقيق الأمن الرقمي عائق أمام تشكل المرفق العمومي الرقمي 190
المطلب الثاني: تحدي حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي 194
المطلب الثالث: تحدي تحقيق السيادة الرقمية 199
خاتمة 207
فهرس 211

يندرج موضوع "الدولة الرقمية: حكومة البيانات المفتوحة فضاء لتشكل المرفق العمومي الرقمي"، في إطار سياسة التحول الرقمي وبناء مجتمع المعلومات التي تصدرت اهتمامات الدولة منذ مطلع القرن الحالي. فتأسيس نموذج الدولة الرقمية، القائم على أسلوب الحكومة المفتوحة والاستخدام الكثيف للتكنولوجيات الرقمية والإنترنيت في تدبير وإدارة الشأن العام، يعتبر، ليس فقط وسيلة لتطوير الأداء الإداري وتحسين جودة الخدمة العمومية، بل، هو إطار لتحديث مؤسسة الدولة وتكييف مؤسساتها وهيئاتها مع التحولات النوعية التي تفرضها الثورة الرقمية.

ولهذا الغرض، أقدمت الدولة على مجموعة من الإصلاحات السياسية والدستورية والمؤسساتية والقانونية ذات الصلة بالتحول الرقمي هيأت المناخ الملائم لتشكل معالم "المرفق العمومي الرقمي". وتستند الإدارة الإلكترونية في القيام بمهامها، على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العمل الإداري، وهو ما من شأنه أن يساعد الإدارات والمؤسسات العمومية على تحسين جودة الخدمات العمومية، وعلى الالتزام بالمبادئ الدستورية المتعلقة بالشفافية والنجاعة والفعالية في التعامل مع المرتفقين. وذلك، بالرغم من التحديات والإكراهات التي لا تزال تعيق التنزيل الفعلي للمرفق العمومي الرقمي، والمرتبطة أساسا، بتحدي تحقيق الأمن السيبراني وحماية الحقوق والحريات والبيانات الشخصية بالبيئة الافتراضية، بالإضافة إلى الإكراهات المتعلقة بالبنيات التحتية والسيادة الرقمية والفجوة الرقمية.

مطبعة الأمنية الرباط - 2023

9 789920 296113

الثمن : 100 درهم